سياسة اسلمة الدولة وأثرها على الواقع الاجتماعي في باكستان ١٩٧٩ – ١٩٨٨

الباحث / الاستاذ الدكتور نعيم جاسم محمد
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل
Drnaeem271@gmail.com

الكلمات المفتاحية : اسلمة الدولة ، ضياء الحق ، باكستان

الخلاصة

نشأت باكستان منذ استقلالها من الهند عام ١٩٤٧ على اساس ديني كون الغالبية العظمى من سكانها هم مسلمون ، وقد وضع دستور الدولة منذ عام ١٩٥٦ بما يتلاءم وطبيعة عقيدة المجتمع الباكستاني المسلم ، واستمر حكام البلاد في العمل على هذا النحو منذ تأسيس الدولة وحتى عام ١٩٧٩ ، اذ قام الجنرال محمد ضياء الحق الذي قام بانقلاب عسكري ضد حكم ذو الفقار علي بوتو باتخاذ مبدأ جديد سماه " اسلمة الدولة " واستخدم الدين الاسلامي واجهة في حكمه الجديد ، الامر الذي ادى الى تأزم الوضع الداخلي في البلاد لاسيما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ، واستمرت تلك السياسة طوال مدة عهده حتى مقتله عام ١٩٨٨.

Abstract

The Islamization of the State and its Impact on Social Reality in Pakistan 1979-1988

Pakistan was established since its independence from India in 1947 on the basis of religion, since the vast majority of its population are Muslims. The state's constitution has been drawn up since 1956 in a manner consistent with the nature of the belief of Pakistani Muslim society. General Muhammad Zia-ul-Haq, who launched a military coup against the rule of Zulfiqar Ali Bhutto, adopted a new principle he called "Islamization of the state" and used the Islamic religion as a front in his new rule, which led to the worsening of the internal situation in the country, especially after the Soviet invasion, not Afghanistan in 1979, and continued That policy throughout his tenure until His death in 1988.

المقدمة

تعد باكستان احدى اهم الدول التي نشأت على اساس ديني منذ استقلالها عن الهند عام ١٩٤٧ ، وقد اعتمدت على الدين الاسلامي في صياغة دستورها وفقا لتقاليد المجتمع الباكستاني المسلم ذو الغالبية السنية .

كان المجتمع الباكستاني معتدلا في تقاليده وممارسة طقوسه الدينية منذ استقلال البلاد وحتى عام ١٩٧٩ ، كما ان حكام باكستان كانوا قد انتهجوا طوال تلك المدة سياسة معتدلة رغم تغير الدستور في الاعوام ١٩٥٦ و١٩٦٢ و١٩٧٣ ولا يوجد ما يشير الى سياسة التشدد ابان تلك المدة ، الا ان المرحلة التي حكم فيها الجنرال الباكستاني محمد ضياء الحق بعد انقلابه ضد حكم ذو الفقار علي بوتو في تموز ١٩٧٧ قد تميزت باتباع سياسة دينية متشددة في عام ١٩٧٩ من خلال اتخاذه مبدأ " اسلمة الدولة " وفقا لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية .

تزامن مع اتخاذ الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق مبدأ " سياسة الاسلمة " حدوث تغيرات سياسية على المستوى الاقليمي ، تمثل بتغير النظام السياسي في ايران المجاورة لباكستان من جهة الغرب بعد نجاح الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ واعتماد ايران نظاما اسلاميا مختلفا عن النظام العلماني السابق تمثل بتصدير الثورة الاسلامية الايرانية الى الخارج ، فضلا عن قيام الاتحاد السوفيتي بغزو افغانستان الدولة المجاورة لباكستان من جهة الشمال الشرقي في اواخر العام المذكور ، وقد اثرت تلك الاحداث على سياسة الجنرال محمد ضياء الحق الداخلية من خلال اعتماده سياسة اسلمة الدولة ابان تلك المدة .

يتالف البحث من ثلاثة محاور رئيسة ، تضمن المحور الاول لمحة تاريخية عن الحريات الدينية في المجتمع الباكستاني وفقا للدساتير المعتمدة حتى عام ١٩٧٩ ، فيما اشار المحور الثاني الى اتخاذ محمد ضياء الحق سياسة الاسلمة خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٤ ، وسلط المحور الثالث الضوء على اثر سياسة الاسلمة على المجتمع الباكستاني ١٩٨٥-١٩٨٨ .

وقد اعتمد البحث على مصادر متنوعة منها كتب ورسائل جامعية اجنبية وعربية ، فضلا عن البحوث والدراسات وكتب مذكرات لشخصيات قريبة عاصرت الاحداث التي مرت بها باكستان ابان تلك المدة .

لمحة تاريخية عن الحريات الدينية في المجتمع الباكستاني وفقا للدساتير المعتمدة حتى عام ١٩٧٩

عند الحديث عن الحريات الدينية في باكستان لابد من فهم طبيعة تكوين المجتمع الباكستاني من حيث تقاليده وعاداته التي يتميز بها عن المجتمعات الاخرى ضمن دول قارة اسيا بشكل عام وجنوب اسيا بشكل خاص.

ورثت باكستان الفقه القانوني من البريطانيين خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر على شبه القارة الهندية عند احتلالهم لها ابان تلك المدة ، وكان القانون البريطاني الذي فرض على شبه القارة الهندية مستمدا من القانون العام البريطاني الذي تضمن مجالات متنوعة مثل القانون الجنائي والاجراءات والادلة الجنائية ، وبموجب ذلك القانون وجدت العقائد الدينية لمختلف الديانات اعترافا قانونيا وتعزيزا لاتباع الديانات ذات الصلة في مسائل قانون الاحوال الشخصية بموجب قوانين تم تشريعها لاحقا ، وقد حافظت باكستان منذ استقلالها عام ١٩٤٧ على هذه القوانين الجنائية التي كانت متبعة في الهند الى حد كبير (١) .

كان الدين هو العامل الاوحد للمطالبة بانشاء دولة باكستان ، فلم يكن بمقدوره ان يقدم العلاج الشامل لمشكلات التمييز والسيطرة (٢) ، لا سيما وان باكستان نشأت بسبب المآسي التي عاشتها شبه القارة الهندية ، بعد الصراعات الطويلة بين الهندوس والمسلمين (٣) ، وقد بزغ فجر جديد على المسلمين بقيام دولتهم الجديدة تحت قيادة محمد علي جناح الذي اصبح اول حاكم لباكستان بعد الاستقلال ، وكان الباكستانيون يسمونه " القائد الاعظم " ، وعد ذلك انتصارا لحزب الرابطة الاسلامية الذي وحّد مسلمي الهند في صف واحد من اجل تحقيق هذا الهدف (٤).

وكمقدمة لوضع دستور جديد لباكستان بعد الاستقلال ذكر رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان في اجتماع الجمعية التأسيسية الباكستانية في ٧ اذار ١٩٤٩ في كراتشي الاغراض المتوخاة من دستور باكستان ، وقال : " ان دستور باكستان سيقوم على مبادئ الاسلام " وجاء في ابرز بنوده (٥) :

- لما كان الله سبحانه وتعالى الملك كله ، ولما شاءت ارادة الله عز وجل ان يمنح دولة باكستان السلطة والقوة تزاولها بوساطة شعبها في الحدود التي رسمت لها وهي الوديعة المقدسة قرر المجلس التأسيسي الذي يمثل شعب باكستان ان يضع دستورا تسير وفقه باكستان مستقلة ذات سيادة .
- دستورا تمارس الدولة به وظيفتها مقتفية اثر التعاليم التي توحي بها الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية ، كما جاءت في تعاليم الاسلام .
- دستورا يكيف حياة المسلمين افرادا وجماعات حسب تعاليم ومعتقدات الاسلام كما وردت في القران الكريم والسنة .
- دستورا يمنح الاقليات الحرية التامة لمزاولة مهنهم والقيام باعمالهم وعباداتهم وفق تعاليم دينهم .

وقد صادقت الجمعية التأسيسية على القرار الذي اقترحه رئيس الوزراء ونشر الدستور الجديد في عام ١٩٥٦ ، الذي اكد ان باكستان جمهورية اسلامية ، وتضمن الدستور مئتان واربع وثلاثون مادة ضمت ثلاثة عشر قسما ، واشير في متن الدستور الى الفقرات الاسلامية وانشاء مؤسسة للبحوث الاسلامية ، وتعيين مجلس اسلامي مهمته المشورة في حالة التشريع ، ومطابقة القوانين لمبادئ القرآن والسنة النبوية ، ويعين هذا المجلس من قبل رئيس الجمهورية (٦) .

في ٧ تشرين الاول ١٩٥٨ تغير النظام المدني في باكستان الى نظام حكم عسكري لأول مرة في البلاد على اثر الانقلاب العسكري الاول الذي قام به الجنرال محمد ايوب خان وقام بتنحية الرئيس الباكستاني اسكندر ميرزا في الوقت نفسه وقد تم سن دستور جديد للبلاد في عام ١٩٦٢ ، وبموجب هذا الدستور اصبح محمد ايوب خان رئيسا للبلاد (٧) .

وفي غضون ذلك شكلت المعارضة في ٢١ تموز ١٩٦٤ جبهة موحدة سميت "بحزب المعارضة المتحدة " ضمت احزابا عدة منها حزب الوحدة الاسلامية بزعامة الخواجة ناظم الدين ، وحزب عوامي الوطني بزعامة مولانا باشاني ، وحزب عوامي بزعامة نواب زاده نصر الله خان ، وحزب نظام الاسلام برئاسة جودري محمد علي ، وحزب الجماعة الاسلامية بزعامة ابو الاعلى المودودي ، واشتدت المنافسة بين حزب الرابطة الاسلامية الذي يتزعمه الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان واتحاد احزاب المعارضة ، وقد جرت الانتخابات البرلمانية في ٢١ اذار ١٩٦٥ وفاز محمد ايوب خان برئاسة البلاد واستمر في الحكم لغاية ١٩٦٩ (٨).

في الواقع ان جميع الجماعات الاسلامية في باكستان منذ تأسيسها كانت ترى بالإسلام منهجا لدينها ودنياها , اذ تتألف باكستان من اربع قوميات موزعة على اربعة اقاليم يهيمن فيها البنجابيون على الحياة السياسية والعسكرية مستأثرين بالمال والسلطة , فقد انشأت الدولة على اساس ديني (الدين الاسلامي) وليس قومي فالأرضية المشتركة التي تجمع اجزاء ومقاطعات البلاد هي الاشتراك في الدين والعقيدة الاسلامية مما خلق بيئة اجتماعية غير متجانسة على الرغم من قوة العقيدة الاسلامية (٩)

.

من جانبه رفض زعيم حزب الشعب ذو الفقار علي بوتو ومولانا باشاني زعيم حزب عوامي الوطني حضور مؤتمر المائدة المستديرة لا جراء حوار مع المعارضة ، والذي دعا اليه الرئيس محمد ايوب خان في ١٠ اذار ١٩٦٩ في مدينة راولبندي ، لكونهما كانا يسعيان لانهاء سيطرة المؤسسة العسكرية وابعاد الاحزاب الدينية التقليدية عن الحكم وعمت الاضطرابات معظم مدن باكستان ، وحاول محمد ايوب خان احتواء الموقف لكنه لم يتمكن من ذلك ، لذا اضطر الى تقديم استقالته وتسليم السلطة الى الجنرال محمد يحيى خان في ٢٥ اذار من العام نفسه(١٠) .

استلم الجنرال محمد يحيى خان زعامة البلاد ووعد بأجراء انتخابات عامة في تشرين الاول عام ١٩٧٠ والتي اسفرت عن فوز (مجيب الرحمن) - زعيم رابطة عوامي في باكستان الشرقية - و(ذو الفقار علي بوتو) زعيم حزب الشعب في باكستان الغربية , وعلى اثر ذلك شهدت باكستان اضطرابات شديدة وتعطلت جلسات البرلمان الامر الذي ادى الى اعلان العصيان المسلح ثم الحرب التي اندلعت في عام ١٩٧١ وقد ادت الى استقلال باكستان الشرقية (بنغلاديش) في العام المذكور بعد تدخل الهند الى جانب الاخيرة (١١) .

بعد الاحداث التي مرت بها باكستان بعد حرب عام ١٩٧١ اجرى الرئيس الباكستاني محمد يحيى خان تعديلا وزاريا افضى بنقل السلطة الى حكومة مدنية تعمل في اطار دستور جديد للبلاد وقدم استقالته في ٢٠ كانون الاول من العام نفسه لتنتهي مدة الحكم العسكري لباكستان ، واصبح ذو الفقار علي بوتو رئيسا للبلاد في اليوم نفسه (١٢) .

بعد تولي ذو الفقار علي بوتو الحكم عاد الحكم المدني لباكستان وقد تم اعلان دستور جديد للبلاد عام ١٩٧٣ اكد على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي مع اقامة مجلس للإيديولوجية الاسلامية ذي الصلاحيات الموسعة لتنسيق القوانين القائمة على الشريعة الاسلامية (١٣) .

على الرغم من ان نظام ذو الفقار علي بوتو يصنف ضمن الانظمة العلمانية ورغم ان برنامجه السياسي اشتراكي بالأساس الا ان الاحداث الداخلية والخارجية منذ البداية كانت ملائمة تماما لتبني وتشجيع التوجهات والتيارات الاسلامية , وكان احد اهم ادوات تأكيد باكستان على هويتها الاسلامية الجديدة تلك هو اتخاذ النظام القائم آنذاك - نظام ذو الفقار علي بوتو - مجموعة من الخطوات ، فقد حرص الاخير على توطيد اواصر العلاقات مع الدول الاسلامية والعربية منها ، فضلا عن اضفاء الطابع الاسلامي على دستور ١٩٧٣, واذا كانت تحركات النظام تلك قد امنت له ارضية قوية مع دول العالم الاسلامي , الا انها قد ادت ايضا الى تنامي المشاعر الدينية بين صفوف الشعب الباكستاني الذي كان يعاني دائما من ازدواجية في الهوية فساعده النظام على ان يحسم امره ويركز على هوية واحدة اسلامية ، وهكذا خلق النظام بنفسه البيئة الثقافية – الدينية الملائمة لازدهار القوى الاسلامية وسار نحو اسلمة النظام (١٤) .

وبعد تدهور الاوضاع الداخلية في باكستان ورغبة ذو الفقار علي بوتو التمسك بالسلطة قام رئيس اركان الجيش الجنرال محمد ضياء الحق (١٥) بانقلاب عسكري ضد حكم ذو الفقار علي بوتو في الخامس من تموز ١٩٧٧ واستطاع من خلاله الاستيلاء على السلطة في باكستان والذي لم يستغرق تنفيذه اكثر من بضع ساعات ، وتم اعتقال بوتو ومن ثم اعدامه في ٤ نيسان ١٩٧٩ (١٦) .

محمد ضياء الحق وسياسة الاسلمة ١٩٧٩-١٩٨٤

اعلن الجنرال محمد ضياء الحق بعد استيلاءه على مقاليد الحكم في ٥ تموز ١٩٧٧ مصطلح " الدولة الاسلامية " هو عنوان الدولة الجديدة ، وذكر ان باكستان خلقت بأسم الاسلام ، وانها لن تنجو الا اذا التزمت بالاسلام (١٧)، واعلن عن اتباعه " الخط الاسلامي " (١٨) .

وفي السياق نفسه انتهج محمد ضياء الحق خط اسلامي متشدد ، شأنه في ذلك بقية الحكام السابقين ولذلك فهو اكد على ان بلاده تعمل على تأسيس جهاز اسلامي متكامل يعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية بصورة صارمة ، وحرص على التاكيد بان نظامه سيتخذ خطوات مهمة في تحويل القوانين والانظمة بما يتلائم والشريعة الاسلامية ، وذكر ان بلاده تعمل على اتخاذ السبل الكفيلة لتطبيق مشروع " جباية الزكاة " بحسب ما نصت عليه احكام الاسلام (١٩) ، وعليه فانه كثيرا ما اعرب عن سعادته لان بلاده تسير على بناء مؤسسات الدولة بصيغتها الاسلامية واقرار المواد الاسلامية العربية في الدراسة ليكون تعليمها اجباريا حتى يتسنى تطبيق النظام (٢٠) .

عمل محمد ضياء الحق على اسلمة الاقتصاد الباكستاني من خلال دمج الطبقة البرجوازية مع المتدينين الاسلاميين وايجاد نظام سياسي يسمح للنخب العسكرية بان تكون هي الممسكة بالسلطة ، اذ اعتمد على اسلمة الزكاة والبنوك ، كما تم الاعتماد على واردات العملة من خارج البلاد والتي يتم تحويلها من قبل الباكستانيين المقيمين في الخارج (٢١) .

بعد ان انتهى الجنرال محمد ضياء الحق من اقصاء ذو الفقار علي بوتو من الحكم واعدامه في ٤ نيسان ١٩٧٩ وعد بانشاء حكومة دستورية في تشرين الاول من العام نفسه ، ولكن سرعان ما جرى تعديل في الدستور واستند في حكمه الى جماعة دينية متطرفة ذات تنظيم شبه عسكري (٢٢)، كما اختار محمد ضياء الحق الاحزاب الدينية لادارة الدولة وقدم نفسه الى الامة الباكستانية باعتباره " جندي الاسلام " لاسيما بعد الاحتلال السوفيتي لافغانستان في كانون الاول من العام نفسه ، واعتقد ضياء الحق ان السوفيت اذا ما استقروا في افغانستان فانهم سوف يبحثون عن مياه دافئة في كراتشي – المركز الاقتصادي لباكستان – لذلك شجع بناء المدارس الدينية بتمويل من المملكة العربية السعودية (٢٣) .الامر الذي يشير الى بداية عهد جديد في باكستان يمثل فيه التشدد الديني مرحلة جديدة من حكم البلاد .

كما وظفت باكستان العامل الديني عن طريق ايجاد تأييد ديني لها داخل باكستان وافغانستان التي تشترك معها في الدين الاسلامي ، وكان الهدف من وراء ذلك هو اضفاء الشرعية الدينية على موقف باكستان ، فضلا عن الرغبة الشخصية لدى الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ان يظهر بمظهر الحامي المدافع عن المسلمين ، لذا كان يركز على الحفاظ وادامة العلاقات بين الاحزاب الاسلامية الباكستانية ونظيراتها الافغانية (٢٤) .

كانت المعارضة لحكم محمد ضياء الحق تضم اثنان واربعون حزبا سياسيا كان من ابرزهم حزب طريق الاستقلال الذي كان يتزعمه اصغر خان ، وكان هناك ثقلا للاحزاب الدينية مثل حزب جماعة اسلامي الذي كان يتزعمه ابو الاعلى المودودي ، وحزب نهضة علماء الاسلام الذي كان يتزعمه مولانا مفتي محمود(٢٥) .

ومن جانبه اتبع محمد ضياء الحق اساليب متعددة لاضعاف نفوذ الاحزاب السياسية النشطة وفي مقدمتها حزب الشعب الباكستاني ، وان ارتباطه بعلاقات دولية جعل من الصعب عليه الالتزام بنظام ديمقراطي حقيقي ، لتعارض ذلك مع مصالح القوى الدولية التي يرتبط بها ، ولتحقيق مقاصده فانه سعى لتفسير الشريعة الاسلامية بما يتناسب وطبيعة النظام السياسي ، رافضا بذلك مبدأ الديمقراطية التي تجعل السيادة للشعب (٢٦) .

تأثر قطاع التعليم بسياسة محمد ضياء الحق ، فعلى الرغم من مساعي الحكومة لإصلاحه لكنها اكدت ان تلك الاصلاحات ينبغي ان لا تمس بالجانب الشرعي ، وقد حملت تلك الاجراءات الخاصة بالتعليم في طياتها انعكاس الاحزاب الاسلامية ودعم الحكومة لها ، حتى وصل الامر الى تضمين المناهج الدراسية بمواد ومقررات تنطوي في كثير من الاحيان على بث روح

الكراهية بين الطوائف الباكستانية التي عبرت عن الاهانة لغير المسلمين ، وفيها مضامين اخرى تمثلت بعدم امكانية عيش الطوائف الاخرى في باكستان ، وبمعنى اخر اذا لم تكن مسلما فانت لست باكستانيا (٢٧).

وفي غضون ذلك امر محمد ضياء الحق وسائل الاعلام لتغطية المؤتمرات والندوات الدولية والاقليمية والوطنية حول الاسلام باستضافة العلماء والمشايخ في تلك المؤتمرات ، وكان امتحان الخدمات المركزية العليا الذي يمنح شهادة البكالوريوس لخريجي الجامعات في اختصاص الطب والجراحة يتضمن شرط حفظ القرآن والسنة النبوية ، وقد تم تأسيس كلية للشريعة في جامعة القائد الاعظم في اسلام اباد عام ١٩٧٩ كانت متخصصة بعلوم القرآن والشريعة ، تمنح فضلا عن شهادة البكالوريوس شهادة الدراسات العليا في التخصصات المذكورة (٢٨) .

ان مبدأ اسلمة الدولة الذي اتبعه محمد ضياء الحق عام ١٩٧٩ ادى الى التطرف الاسلامي وبروز حركة طائفية ، وان مشروعه باسلمة الدولة كان لسببين: (٢٩)

١ – اضفاء الشرعية على نظامه وتحقيق الاستقرار في باكستان .

٢ - سعيه للحصول على قبول من النظام الدولي .

ومن جانب اخر ولّد الوجود السوفيتي في افغانستان ظهور الجماعات الاصولية مثل الجماعات الاسلامية والحزب الاسلامي في افغانستان التي اخذت على عاتقها مقاومة الاحتلال السوفيتي ، وتعاملت تلك الجماعات مع الجيش الباكستاني وادارة الاستخبارات الداخلية الباكستانية ، ونتيجة لذلك فان العلاقة بين الجيش الباكستاني والاستخبارات الباكستانية اسفرت عن تطبيق مبدأ اسلمة الدولة في باكستان ، وكان الجنرال محمد ضياء الحق اول حاكم يتبنى فكرة الاستمرار بخطوات عملية ملموسة نحو الاسلام في باكستان ، اذ ادرك ان بامكان الدين الاسلامي توحيد البلاد المنقسمة ، وكان سبب توجه محمد ضياء الحق ببرنامج الاسلمة هو رغبته في تحشيد مراكز النشاط في المناطق الحضرية والتي يعتقد انها ممكن ان تقدم دعما له مستقبلا (٣٠) .

تعهد محمد ضياء الحق وفقا لمبدأ اسلمة الدولة على الاهتمام بقدسية الحجاب بالنسبة للمرأة والالتزام به ، وقد اوضح ذلك في خطبه العديدة حول مبدأ اسلمة الدولة ، وتم تاكيد الالتزام بذلك من خلال اصداره عدة مراسم حول خصوصية المرأة المسلمة في باكستان واصدار العقوبات الخاصة بالزنا وقوانين اخرى تتعلق بزي المرأة ومراقبة سلوكها (٣١) .

وعليه فقد تأثرت المرأة الباكستانية بسياسة الاسلمة وان اكثر القوانين تاثيرا على النساء هو قانون جريمة الزنا " تطبيق الحد" لعام ١٩٧٩ ، وحسبما جاء في هذا القانون " يحكم على الرجل والمرأة بارتكاب الزنا اذا ما قاموا عمدا باتصال جنسي بدون ان يكونا متزوجين زواجا شرعيا ، وان الادانة بموجب هذا النوع تستوجب الرجم حتى الموت (٣٢) .

وفي عام ١٩٨٠ وقع محمد ضياء الحق مرسوم جمع الزكاة والعشر ، وقد انتهك المرسوم مشاعر الطائفة الشيعية وادى الى عنف طائفي ، اما الزكاة فهي ضريبة على الثروة وان المسلمين ملزمون بدفعها ، وعلى العكس من السنة فان الشيعة عدّوها ضريبة اجبارية دفعها يكون ارداديا من دون سلطة الدولة ، ومن جانب اخر عد الشيعة بان المرسوم معارضا لتعاليم طائفتهم ، واعقب ذلك مواجهات دموية عنيفة في شوارع العاصمة اسلام اباد قادت الى ان تعدل الحكومة المرسوم الذي سمح للمسلمين بعدم الاشتراك في نظام الجمع الاجباري باداء قسم يعلن في مضمونه ان عقيدته وايمانه لايلزمانه بدفع كل او جزء من الزكاة بالطريقة الواردة في المرسوم (٣٣) يبدو ان هذه القوانين التي تم تشريعها بشأن اسلمة الدولة من دون مراعاة طبيعة تكوين المجتمع الباكستاني قد تترك اثار سلبية على النسيج الاجتماعي مستقبلا .

وعلى الرغم من ان الاحداث الطائفية لم تكن جديدة على باكستان الا انها لم تشهد اتساعا وشمولا الا في عهد محمد ضياء الحق ، اذ ان مجيء نظام اسلامي في ايران سبب في زيادة الصراع الطائفي في باكستان ، ففي ٥ تموز ١٩٨٠ اندلعت تظاهرات طائفية ضمت ٢٠٠ الف متظاهر في مدينة اسلام اباد ، اذ عقد اتباع المذهب الشيعي من الباكستانيين مؤتمرا استغرق يومين ادانوا فيه السياسة الداخلية لنظام محمد ضياء الحق ، وجرى ذلك في اثناء الذكرى السنوية الثالثة للانقلاب العسكري في باكستان ، واشتبك فيه المتظاهرون مع رجال الجيش ، وقد طالب المتظاهرون حينها بالغاء ضريبة الزكاة التي فرضتها الحكومة على المواطنين (٣٤) .

من الخطوات التي اقدم عليها محمد ضياء الحق لتطبيق مبدأ اسلمة الدولة هو تعديل قانون الاجراءات الجنائية من خلال تعليمات تمت صياغتها خلال الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٢ وقد اكد القانون بان اي شخص يقوم بسب او استخدام الالفاظ المهينة لاهل بيت النبي (ص) والصحابة والرموز الدينية يعاقب بالسجن او الغرامة او كليهما بموجب المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات الباكستاني ، واتخذت ترتيبات اداء صلاة الظهر في المكاتب الحكومية وشبه الحكومية والمؤسسات التعليمية خلال ساعات العمل الرسمية في المطار ومحطات سكك الحديد ومحطات الحافلات (٣٥) .

وفي السياق نفسه انشأت المحكمة الشرعية الباكستانية عام ١٩٨٠ عدد من التعديلات على القانون الجنائي ومنها" قانون التجديف " اي (اهانة القرآن) ، والسب والشتم والاهانة لال بيت النبي محمد (ص) وصحابته ، وعدت جريمة يحاسب عليها القانون وكذلك القوانين الصادرة بحق " الاقلية الاحمدية " (٣٦) ، تحت المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات الباكستاني ، وبموجب القانون الجنائي واجهت جماعة الاحمدية عقوبة السجن لمدة تصل الى ثلاث سنوات وغرامة مالية ، بسبب استخدام الاسماء التقليدية واستخدام كلمة (مسجد) لمنازلهم ، وكلمة (اذان) لصلواتهم ، وحظر على اعضاء الاحمدية ادعاء الايمان بالإسلام وتصنيف انفسهم مسلمين (٣٧) .

وعلى اثر التشدد الديني ازداد التوتر الطائفي في باكستان ، ففي ٢٨ شباط ١٩٨٣ حدثت مواجهة بين ابناء الطائفتين السنية والشيعية بالسلاح ، وكان السبب المباشر لاندلاع تلك الفوضى هو قيام بعض الاشخاص من ابناء الطائفة الشيعية ببناء مسجد في احد احياء مدينة كراتشي - وهي مدينة ذات اغلبية سنية – مما دفع ببعض المتعصبين من ابناء الطائفة السنية بحرق المسجد المذكور ، وقاد ذلك التصرف الى سلسلة من الصراعات في جميع انحاء كراتشي دمر على اثرها عدد من المنازل والجوامع والحسينيات (٣٨) .

في تلك الاحداث الطائفية كان هناك تأييد ايراني للشعارات التي كانت ترفع وتشيد بالنظام السياسي في ايران ، فضلا عن قيام عدد من المتظاهرين من ابناء الطائفة الشيعية ضمن مطالبهم المقدمة الى محمد ضياء الحق تجنب اي تغيير يخص وزارة الداخلية وحاكم مقاطعة السند ، وهم من الشخصيات المعروفة بولائها للنظام السياسي في ايران ، وذلك يفسر الدعم الذي كانت تتلقاه بعض شخصيات الطائفة الشيعية من ايران ، وكان لذلك الامر ردود فعل سلبية ، اذ قامت الجماعات الاسلامية الاخرى والتي رفعت مطالبها لمنع تعليق صور المرشد الاعلى في ايران اية الله الخميني ومحاسبة المتعصبين له ، ومنع ترويج الكتب التي تدعو له (٣٩) .

وبشأن التشدد والضغط على الطائفة الاحمدية اصدر محمد ضياء الحق مرسوما في ٢٦ نيسان ١٩٨٤ حظر فيه على ابناء الطائفة اداء الاحتفال والصلوات الدينية الخاصة بالمسلمين ، واطلق عليها مكافحة الانشطة الاسلامية من مجموعة القاديانية – الاحمدية ، وقد تضمن المرسوم منع استخدام الرموز والالقاب الاسلامية على الذين يطلقون على انفسهم " الاحمدي " او اي اسم اخر بشكل مباشر او غير مباشر ويطلق على نفسه مسلما ويدعي ان دينه الاسلام او ينشر افكارا ويدعو الاخرين اليها من خلال الترويج بشكل شفوي او تحريري ، ويعاقب بالسجن ثلاث سنوات مع غرامة مالية ، وعلى اثر ذلك المرسوم تم اعتقال اعدادا كبيرة من الطائفة الاحمدية بتحريض من رجال الدين ، وبالمقابل تكفلت الدولة بحمايتهم من دون ان تصادر حقوقهم كطائفة اقلية ، اذ تم حماية اماكن عبادتهم واملاكهم وتجارتهم ووظائفهم بشكل عام (٤٠) .

ومن جانب اخر وقف خلف الاحداث الطائفية في باكستان وصعّد منها جمعيات دينية طائفية متعصبة كانت تاخذ على عاتقها قيادة المجموعات وتوجيهها وتحديد الشعارات التي تقوم برفعها والمطالب التي تقدمها ، وعلى اثر ذلك ظهرت منظمات جديدة مثل منظمة (السواد الاعظم) التي كان يترأسها مولانا سليم الله خان ، وعلى اثر ذلك التصعيد اشتد الصراع وازدادت الصدامات الطائفية ، الامر الذي استدعى نزول الجيش للشوارع (٤١) .

وبعد استقرار الوضع السياسي في باكستان اعلن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في ١٩ كانون الاول ١٩٨٤ عن اجراء استفتاء عام للشعب عن طريق توجيه السؤال الاتي : هل ستدعمون الاجراءات التي بادرت اليها الحكومة والخاصة بتطبيق الشريعة الاسلامية طبقا لتعاليم القرآن والسنة النبوية ؟ وهل تدعمون الايديولوجية الاسلامية لباكستان ؟ ، وعند التصويت بنعم سيتم نقل السلطة بصورة سلمية الى ممثلي الشعب – من وجهة نظر محمد ضياء الحق – وان التصويت بنعم سيكون بمثابة منح الثقة له للسنوات الخمس القادمة ، ولذلك فان الحكومة طرحت خيارين احدهما لصالح محمد ضياء الحق ، اما الاخر فكان ضد الاسلام ، ووفقا للنتائج الرسمية للاستفتاء الذي جرى في اليوم المذكور اعلن محمد ضياء الحق انه تم انتخابه رئيسا لباكستان لمدة خمس سنوات وحصل على نسبة (٧١و٩٧%) من الاصوات ، بعد ان طلب من الناخب ان يصوت لصالح او ضد النظام الاسلامي في البلاد ، وكانت آلية الاستفتاء تقوم على التصويت بنعم او لا ، ويتضمن الجواب (نعم) يعني ان يبقى محمد ضياء الحق في الحكم لمدة خمس سنوات قادمة (٤٢) .

اثر سياسة الاسلمة على المجتمع الباكستاني ١٩٨٥-١٩٨٨

بعد ان اصبح محمد ضياء الحق رئيسا لباكستان في عام ١٩٨٥ عقدت الجبهة الباكستانية السنية (جماعة انا ماني) مؤتمرا في روالبندي في ٤ آب من العام المذكور برئاسة مولانا عبد الحق ، واصدرت قرارا يدعو الى جعل باكستان دولة سنية ، وشملت المطالب الاخرى تثبيت حصة للشيعة كما هو الحال في الخدمات نسبة الى سكانها ، وتلك النسبة تقدر من قبل السنة بما لا يزيد عن (٢%) ، وحظر الاذان الشيعي وفرض حظر على مواكب الحداد الشيعية التي قيل انها ادت دائما الى احتكاك طائفي واعمال شغب ، وعلى الرغم من تلك الاضطرابات بين السنة والشيعة فقد تراجعت في العام المذكور ووافقت الحكومة على العديد من المطالب الشيعية، الا ان ذلك لم ينه حالة العداء الطائفي بينهما ، اذ ظلت مشكلة رئيسة في باكستان ، لا سيما وان الحكومة الباكستانية ظلت ملتزمة بتطبيق برنامج " اسلمة الدولة " ، وكان على محمد ضياء الحق احتواء الضغط داخل الجبهة الوطنية في ظل استمرار المشاكل والازمات العميقة (٤٣) . الامر الذي يؤكد استمرار الاحتقان الطائفي في باكستان على اثر اتباع سياسة الاسلمة .

وبعد استمرار نهج الحكومة الباكستانية باتباع " سياسة الاسلمة " بلغت نسبة المدارس الدينية في باكستان بحلول عام ١٩٨٦ قرابة (١٣٦) مدرسة ، في حين كانت في السابق (٣%) ، وخلال تلك المدة كانت باكستان محورا للصراع الايديولوجي بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من جهة ، وسياسة ايران في تصدير الثورة الاسلامية ودعم شيعة باكستان من جهة اخرى ، مع تدفق اموالا ضخمة من المملكة العربية السعودية لصالح المؤسسة الدينية (السنية) الباكستانية ، وبالمقابل زودت ايران التجمعات الشيعية بالاموال اللازمة في وقت اشتدت المصادمات الطائفية والعنف في ظل استمرار سياسة فرض الاسلمة في باكستان (٤٤).

وفي غضون ذلك اصبح اقليم بلوشستان من المناطق المهمة التي نفذت سياسة اسلمة الدولة التي اكد عليها محمد ضياء الحق ، ففي عام ١٩٨٦ تم تنفيذ القوانين الاسلامية وفق مبدأ اسلمة الدولة مثلما هو الحال في مناطق بقية باكستان الريفية ، فقد شرع قانون القذف والتجديف واقامة الحد على السارق والزاني ، وتم انشاء المدارس الدينية وتنقيح المناهج الدراسية وفقا للشريعة الاسلامية (٤٥) .

ومن جانب اخر كان للدعم الامريكي والسعودي للجماعات المسلحة في باكستان وجعل الاخيرة خط مواجهة للشيوعية في افغانستان قد اثر في تنامي النزاعات الطائفية في باكستان وظهور التطرف الاسلامي ، اذ كشف عن انشاء صندوق سري من

قبل الادارة الامريكية احتوى على ٥٠٠ مليون دولار لانشاء ودعم الجماعات الارهابية لمحاربة السوفيت ، فضلا عن تدريب المسلحين من قبل وكالة الاستخبارات الامريكية (C.I.A)، اذ تم العمل على انشاء المدارس الجهادية لصد الخطط السوفيتية الرامية للوصول الى المياه الدافئة ، فضلا عن الدعم المالي السعودي ، مما ادى الى زيادة كبيرة في عدد الاحزاب والمدارس الدينية في باكستان (٤٦) .

لم يكن مستغربا ان يجري في باكستان ما كان متوقعا لاسيما بعد ان اقال محمد ضياء الحق رئيس وزراءه محمد خان جوينجو (٤٧) وحل الجمعية الوطنية في ٢٩ ايار ١٩٨٨ ، وبرر تصرفه على اساس ان صناع القانون قد فشلوا في الحفاظ على القانون والنظام ، وهو ما اثار شكوك العديد من الباكستانيين في دوافعه ، الامر الذي يؤكد ضعف المؤسسات البرلمانية في باكستان ، مما ولد استياءً شعبيا ظهر من خلال الاضطرابات العرقية والعنف غير المنضبط الذي اجتاح عدد من مناطق البلاد ، لاسيما وان الجماعات المتشددة واللاجئين شكلوا تهديدا للمؤسسات الحكومية الباكستانية (٤٨) .

في حزيران ١٩٨٨ القى محمد ضياء الحق خطابا حول استمرار تطبيق " سياسة اسلمة الدولة " ، ذلك الخطاب الذي القاه وهو يبكي ويمسح دموعه ويقول فيه : " انني اخاف الله واخشاه ، واعلم انه سوف يسألني غدا : لماذا لم تحكم بالشريعة الاسلامية ؟ والشعب سوف يسألني : لماذا لم تأخذ على يد الظالم ؟ " ، ثم تبع ذلك عدة اجراءات حول اسلمة الدولة الباكستانية ، فتغيرت وسائل الاعلام وتشكلت لجان لخبراء من الشعب من اجل اسلمة النظام الاقتصادي والقضاء الجنائي ، واعلن ان الشريعة هي المصدر الاعلى للقوانين ، وهو ما اثار حفيظة بعض شرائح المجتمع في باكستان ، ورفضوا علنا الاحتكام الى القوانين الجديدة (٤٩) .

توفي محمد ضياء الحق في حادث طائرة في طريقه عائدا من قاعدة باهاوالبور بالجزء الشرقي من باكستان في ١٧ آب ١٩٨٨ وقضى معه ثلاثون شخصا من ضمنهم رئيس هيئة الاركان المشتركة ورئيس فريق الاركان العامة ومعهم السفير الامريكي في باكستان (٥٠)، واصبح رئيس مجلس الشيوخ غلام اسحق خان (٥١) رئيسا انتقاليا لباكستان كما نص الدستور على ذلك (٥٢) .

انحصرت اصابع الاتهام بمقتل محمد ضياء الحق الى اتجاهين : الاول هو الولايات المتحدة الامريكية التي ازعجها التوجه الديني لمحمد ضياء الحق ، بعد ان فرغت من القضية الافغانية الى حد اثر نجاح المجاهدين الافغان في قصم ظهر السوفيت اتساقا مع الرغبة الامريكية في ذلك الوقت ، اما الاتجاه الثاني فقد انحصر باتجاه دول مجاورة واتباعها في الداخل الباكستاني ، اذ لم يكن قد مضى سوى شهرين على خطابه الاشهر حول تطبيق الشريعة الاسلامية في باكستان ، وقد يكون هذا مبررا كافيا لتوجيه اصابع الاتهام الى دولة مجاورة باغتيال محمد ضياء الحق ، كما توجهت اصابع الاتهام الى الجيش الباكستاني نفسه ، والسوفيت والهند فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية التي لم تقل انزعاجا من توجهات الرئيس الباكستاني الاسلامية (٥٣) .

الخاتمة

بعد دراسة موضوع سياسة اسلمة الدولة في باكستان للمدة ١٩٧٩-١٩٨٨ تبين لنا ما يأتي :

بعد قيامه بالانقلاب العسكري في باكستان عام ١٩٧٧ استخدم الجنرال محمد ضياء الحق سياسة دينية متشددة في البلاد من اجل تثبيت حكمه لاسيما وان الشعب الباكستاني المسلم متدين بغالبيته ، ولاضفاء نوع من الشرعية على نظام حكمه .

من الامور التي جعلت محمد ضياء الحق يميل الى سياسة الاسلمة واعتماد التشدد الديني في سياسته الداخلية هو التغيرات التي حصلت في الدول المجاورة لباكستان ، لاسيما في ايران التي شهدت قيام نظام حكم اسلامي متشدد بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ واتخاذه شعار تصدير الثورة الايرانية الى الخارج ، فضلا عن الغزو السوفيتي لا فغانستان في كانون الاول من العام نفسه .

لم يكن تطبيق سياسة الاسلمة من قبل الجنرال محمد ضياء الحق بالسهولة ، اذ ان بعض الفقرات التي وردت في برنامج الاسلمة قد ادت رفض بعض الشرائح الاجتماعية ، ولاسيما الطائفة الاحمدية وكذلك الشيعة في باكستان ، الامر الذي ادى الى حدوث بعض الاضطرابات داخل البلاد .

وبالنظر لتشجيع الحكومة الايرانية للطائفة الشيعية في باكستان والمطالبة بحقوقهم فقد ادى ذلك الى مواجهة وصراع طائفي بين شرائح المجتمع الباكستاني ، وكانت سياسة الاسلمة احد اسبابه .

ومع استمرار الاحتلال السوفيتي لافغانستان فان ذلك شجع بعض المجاهدين الافغان في باكستان على زيادة التعصب الديني الذي اثر بشكل سلبي على النسيج الاجتماعي لباكستان ، لاسيما بعدى دعم هؤلاء المجاهدين ماديا من قبل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية .

وبسبب استمرار محمد ضياء الحق باعتماده سياسة الاسلمة والتشدد في تطبيقها فان ذلك قد ادى الى اثارة حفيظة الولايات المتحدة الامريكية التي كانت غاضبة من تلك السياسة ، ولذلك وجهت اليها اصابع الاتهام بعد مقتل الرئيس الباكستاني عام ١٩٨٨

الهوامش

(1) Hassan Farooq , Religious Liberty in Pakistan : Law Reality and perception (a Brief synopsis) , Brigham young University Law Review , No.2 , London , 2002 , P.1.

(٢) ابها دكسيت ، المشاكل القومية والعرقية في باكستان ، ترجمة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، (د . ت) ، ص١٠.

(3) El- Hamza , Pakistan nation , London , 1946 , P.88.

(٤) فاروق احسان الخزرجي، التطورات السياسية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠ .

(٥) ستار جبار علاي الدليمي ، النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٤١.
(٦)ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧_ ١٩٩٩)، دار امجد للطباعة والنشر، عمان ،٢٠١٨ ، ص ٦١.
(٧) احسان حقي ، باكستان ماضيها وحاضرها، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٦٢.
(٨) فاطمة عبد شرقي حميد السراي ، حزب الشعب ودوره السياسي في باكستان ١٩٦٧-١٩٩٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، ٢٠١٨ ، ص ٦١-٦٢.
(٩) الملف السياسي , التطورات السياسية المعاصرة في باكستان , العدد (٤٧) , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , ٢٠٠٩ , ص ٦ .
(٠) احمد محمد طنش ، رحيم جودي غياض ، ذو الفقار علي بوتو ونشاطه التنظيمي في حزب الشعب ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة القادسية ، العدد الثامن ، السنة الرابعة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.
(١) عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، اثر الاسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، العدد الثالث ، ايلول ٢٠١١ ، ص ٢١١.
(٢) نعيم جاسم محمد ، سحر عبد السلام مهدي ، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص١١٦.
(٣) عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٢١١.
(٤)علا عبد العزيز ابو زيد و الحركة الاسلامية في باكستان وبنغلاديش , دراسة في حالة الجماعة الاسلامية , مجموعة مؤلفين , الحركات الاسلامية في اسيا , جامعة القاهرة , مركز الدراسات الاسيوية , ١٩٩٨ ، ص ص ٩٨-٩٩.
(٥) محمد ضياء الحق (١٩٢٤-١٩٨٨) : عسكري ورجل دولة باكستاني اكمل دراسة مرحلة البكالوريوس في كلية سانت ستيفن في دلهي ، وخدم في الجيش الهندي البريطاني عام ١٩٤٣ ، انضم الى الجيش الباكستاني بعد الاستقلال عام ١٩٤٧ ، شارك في الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٦٥ ، عينه ذو الفقار علي بوتو رئيسا لاركان الجيش عام ١٩٧٦ ، اطاح بنظام حكم الاخير في عام ١٩٧٧ واصبح رئيسا لباكستان حتى عام ١٩٨٨. ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٣، ط٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٩، ص ص ٧٣٩-٧٤٠.
(٦) حيدر جواد كاظم الشافعي ، العلاقات الامريكية – الباكستانية ١٩٦٩-١٩٧٧ دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، بغداد ، ٢٠١٩، ص٢٩٥.
(7) Maher Mushtaq Ahmed Khan , Polities of opposition in Pakistan (1977-1988) , Ph D ,University of Lahore , Pakistan , N.D , PP 52-53.
(٨) نعيم جاسم محمد ، سحر عبد السلام مهدي ، دراسات في تاريخ باكستان السياسي في القرن العشرين ، دار عدنان ، بغداد ، ٢٠١٩، ص ٢١٥.
(9) Jamal Shah , Zia –ul – Haque and the Proliferation of Religion in Pakistan , U.S.A , November 2012 P. 12.
(٢٠) هاني الياس الحديثي ، النظام السياسي في باكستان ، معهد الدراسات الايوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦، ص٢١.
)21)Shahid Javed Burki , Islamization and Private Enterprise : Can the tow work Together, Islamization and the Pakistani Economy , Washington ,2004 PP48-49. WWW.Wilsoncenter.org.
(٢٢) جابر رزق ، باكستان تحت حكم العسكريين الجدد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٠، ص ٢٠ .
(23) Hassan Abbas , Pakistan through the lens of the " Triple A" Theory ,The Fletcher From of world Affairs Journal, vol.30m,U.S.A Winter2006,P.187.
(24) Barnet .R. Rubin , The search for peace on Afghanistan from Buffer state to Failed state ,Yaly University press,1995,P.9.
(٢٥) بدر الحاج ، باكستان روح بوتو تتقمص شخصيته وابنته ، مجلة الوطن العربي ، العدد ١٤٠ ، باريس ، ١٨-٢٤ تشرين الاول ١٩٧٩، ص٤٤.
(٢٦) هاني الياس الحديثي المصدر السابق ، ص ٧١، ص٧٤.
(27) Bjarne Skov , Zia – Ul – Haq - A lasting impact on the Direction of Pakistani Politics towards A Fundamentalist Islamic state , Master Thesis at the University of Oslo , Norway , 2005 , P. 8 .
(28) Jamal Shah , Op. Cit , P.12.

(٢٩) بير فاير ، اقبال شيما ، الازمة الافغانية ومعضلة الامن في الباكستان، ترجمة : هجير عدنان تركي ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٥، ص ص ٤-٥ .

(30) Jamal Shah , Op. Cit , P.12.

(31) Fauzia Gardezi From social Reform to Neoliberalism : Islamization , state formation and Gender formation in Pakistan 1850-1988 , Doctor of Philosophy , Carleton University , Ottawa ,U.S.A , 2011, p. 212.

(٣٢) هنري كورسون ، ميشيل ماسكيل ، الاسلمة والسياسة الاجتماعية في باكستان الازمة الدستورية ووضع المرأة ،ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، مجلة المسح الاسيوي ، ج١٥ ، العدد ٦ ، بغداد ، حزيران ،١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٣٣) ستار جبار علاي ، الاسلمة : تحليل في التغيير الديني والسياسي والاجتماعي في باكستان ، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٧، بغداد ، ٢٠٠٣، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

ومما تجدر الاشارة اليه ان في باكستان يسكن ما يقارب (٩٧%) من المسلمين ينتمي (٩٠%) منهم الى المذهب السني ، اما الباقين فهم من اتباع المذهب الشيعي والذين يتمركزون في اقليم السند ، فضلا عن الطائفة الاسماعيلية ، وتوجد كذلك الطائفة الاحمدية والتي تنظر اليها الحكومة على انها من طوائف الهرطقة ، وكانت الفرق الصوفية تتمتع بقدر كبير من النفوذ واهمها القادرية والنقشبندية والسهروردية . ينظر : سعد هجرس ، ، ص ١١١.

(٣٤) هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٤-٥٨.

(35) B.H. Farmer , Pakistan physical and social Geography , The Far East and Australasia 1982-1983 , London , 1983, P.967 .

(٣٦)القاديانية (الأحمدية) : فرقة اسلامية ظهرت في عام ١٨٨٠ ، ابتدعها غلام احمد القادياني(١٨٣٩-١٩٠٨) وسميت القاديانية نسبة الى مدينة قاديان احدى مدن مقاطعة البنجاب الهندية ، اذ ادعى انه المسيح المعهود والمهدي الموعود ، وتأثر في الغرب ، وغلف دعوته بشعارات التجديد والاصلاح وزعم انه نبي بعد النبي محمد (ص) ومعنى القول ان محمد خاتم الانبياء انه زينتهم وليس آخرهم ، واطلق على نفسه الخليفة الاول وكان يدعي نور الدين ارتفع شأن هذه الطائفة في باكستان بعد الاستقلال حيث كان منها أول وزير خارجية باكستاني (ظفر الله خان) وفي عهده امتلأت وزارة الخارجية بأعضاء هذه الطائفة ، ولدى الطائفة قناة تلفزيونية كانت تبث لمدة (٢٤) ساعة ، ويطلقون عليها اسم الاسلام والجهاد في نظر القاديانية ليس معناه اللجوء الى العنف باستخدام أدوات الحرب ضد غير المسلمين وانما هو وسيلة سلمية للاقناع ،رفضت السعودية دخول الطائفة اليها لأداء مناسك الحج باعتبارهم غير مسلمين . ينظر : عبد الله سلوم السامرائي ، القاديانية والاستعمار البريطاني ، الدار العربية للطباعة والنشر (بغداد ، د . ت) ، ص ٢٥٦ .

(37) Jamal Shah , Op.cit , P. 6 .

(٣٨) هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(39) Lan Talbot , Pakistan : A New History , Oxford University Press , London , 2012 , Pp 137-139.

(٤٠) هاني الياس الحديثي ، التكوين القومي في باكستان مع دراسة للمشكلة البلوشية ، بحث في كتاب : الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩، ص ص ١٧٨-١٧٩.

(٤) هاني الياس الحديثي ، النظام السياسي في باكستان ، ص٥٦.

(٤٢) نهى فاضل عبد الحسن الساعدي ، التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، ٢٠٢٠، ص ص ١٦٥-١٦٧.

(٤٣) المصدر نفسه ص ص ٢٥٧-٢٥٩ .

(44) Robina Saigol , Decades of Disaster : Islamization and the women of Pakistan , From the Middle East Institute viewpoints : The Islamization of Pakistan (1979-2009),P.73 . www.mei.edu .

(45) Frederic Grare , Balochistan the state versus the Nation , Washington , 2013m Pp . 15-16.

(٤٦) نعيم جاسم محمد ، سحر عبد السلام مهدي ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

(47)محمد خان جوينجو: (١٩٣٢- ١٩٩٣) من مواليد منطقة السند أنضم الى العمل السياسي منذ وقت مبكر من حياته وكانت له شعبية في الاوساط العامة في اقليم السند, بعد الانتخابات التي اجريت في العام ١٩٨٥ والتي فازت بها عصبة المسلمين شغل جوينجو بصفته احد اعضائها منصب رئيس وزراء باكستان للمدة من ١٩٨٥ – ١٩٨٨ أثر اقالة الرئيس ضياء الحق لحكومة جوينجو, توفي في باكستان. ينظر :

Shahid Javed Burki, op.cit, P.283.

(٤٨) نعيم جاسم محمد ، سحر عبد السلام مهدي ، المصدر السابق ، ص٢٤٤.

(٤٩) مجدي كامل ، بي نظير بوتو (ابنة القدر) وقائع موت معلن ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٣١.

(٥٠) بنازير بوتو ، ابنة القدر بنازير بوتو سيرة ذاتية ، بيروت ، ٢٠١١، ص٥٢٥.

(5)غلام اسحاق خان (١٩١٥- ٢٠٠٦) : رئيس باكستان السابع ولد في مقاطعة البنجاب, اكمل تعليمه في جامعة بيشاور وشغل العديد من المناصب السياسية في الحكومات المتعاقبة , اذ عين وزيرا للدفاع في عهد ذوالفقار علي بوتو ووزيرا للمالية في بداية عهد ضياء الحق ومن ثم رئيسا لمجلس الشيوخ , شغل منصب رئيس باكستان بعد مقتل ضياء الحق للمدة (١٩٨٨-١٩٩٣) . ينظر: Shahid Javed Burki, op.cit, P.210.

(52) Benazir Bhutto , Daughter of the East 1988-2007 , India , 2007 , P.522.

(٥٣) مجدي كامل ، المصدر السابق ، ص٣١.